طبيعة المحاسبة وتعريفها

تختص المحاسبة بخدمة النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي ، سواء كان هذا النشاط تقوم به المنشآت أو الدولة بمجموعها وتتمثل هذه الخدمة في وصف وتلخيص الأحداث المالية لذلك النشاط عن طريق قياس تلك الأحداث وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات ليتسنى توفير البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه الأحداث بشكل منضم ودقيق .

تعريف المحاسبة

هي فن تقيد العمليات المالية في الدفاتر وتبويب أو تصنيف وتلخيص الأحداث المالية النقدية أو التي يمكن قياسها بالنقد بشكل يسهل معرفة نتائج الفعاليات خلال فترة مالية معينة .

أو تعرف بشكل أدق فالمحاسبة هي علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات .

أهداف المحاسبة

للمحاسبة أهداف متعددة شأنها في ذلك شأن العلوم الأخرى ، ويمكن تقسيم أهداف المحاسبة كما يلي :.

أولا: على مستوى المنشأة (الوحدة)

1-أظهار نتائج العمليات التشغيلية

يتم تحقيق هذا الهدف وذلك بتوفير سجلات معينة يتم التسجيل فيها خلال الفترة المالية ، حيث يتم تسجيل الإيرادات المختلفة ومقابلتها مع المصاريف المترتبة عن تحقيق تلك الإيرادات ، وبهذا يمكن التوصل إلى نتائج العمليات من ربح أو خسارة .

2-ترشيد الإدارة في عملية التخطيط والرقابة لاتخاذ القرارات بواسطة البيانات المستخرجة من السجلات والدفاتر المحاسبية .

3-أظهار المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية على شكل قوائم أو تقارير تقدم للإدارة تعكس ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات مالية للغير.

ثانيا:. أهداف على المستوى القومي

1-قياسي النشاط الاقتصادي للدولة من خلال قياس الدخل القومي وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه.

2-تحديد الطاقة الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد القومي وتمكن المخطط الاقتصادي من وضع الخطط اعتمادا على البيانات المحاسبية.

فروع الدراسة في المحاسبة

1-المحاسبة المالية

يهتم هذا الفرع بتقيد العمليات وتصنيفها وتبويب الحسابات الناشئة عنها خلال فترة مالية معينة وأعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية لنتائج العمليات التشغيلية خلال تللك الفترة وبيان المركز المالي .

2-المحاسبة الإدارية

يهتم هذا الفرع بالتركيز على نتائج نشاط المنشأة في الماضي وارتباطها بالمستقبل من خلال تطوير أو تعديل البيانات المستخرجة من سجلات المحاسبة المالية بما يتلائم ومتطلبات ترشيد القرارات الإدارية.

3-محاسبة التكاليف

يهتم هذا الفرع بتجميع وتحديد وتحليل وتفسير بيانات التكاليف لكل نشاط ولكل قسم أو أدارة في المنشأة وذلك بصورة تحليلية وتبويبها بحسب مراكز النشاط .

4-المحاسبة الحكومية

يختص هذا الفرع بقياس نتائج عمليات الوحدات الحكومية مثل الوزرات والوحدات التي ترتبط حساباتها بالخزائن المركزية.

5-المحاسبة الضريبة

يختص هذا الفرع بحساب الدخل الخاضع للضريبة في ضوء القوانين السائدة ، فلا ضريبة إلا بقانون والعلاقة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية هي علاقة قوية و إيجابية.

6-المحاسبة القومية

يهتم هذا الفرع بوضع أطار محاسبي قومي شامل له مجموعة من المبادي والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية .

7-التدقيق

يهتم بالتحقق من صحة الإجراءات المحاسبية والبيانات التي تتضمنها السجلات والدفاتر والقوائم المالية والتأكد من أن القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية تعبر عن المركز المالي الصحيح للمنشأة.

الجهات ذات العلاقة بالبيانات المحاسبية

أولا : المستخدمين الداخليين

1- أصحاب الملكية

أن أصحاب الملكية لأية منشأة سواء أكانت دولة أم أشخاص عاديون بحاجة إلى أن يتعرفوا بين فترة وأخرى إلى نتائج نشاط منشأتهم وهل ان المنشأة حققت الأهداف المرسومة لها من خلال التعرف على نتيجة العمليات التشغيلية والمركز المالي في نهاية الفترة .

2-الإدارة

أصبحت المحاسبة بمفهومها الحالي موجهة لترشيد المديرين في أدارة المنشأة فالمدير الناجح يجب أن يقوم بالاختيار السليم ، ذلك يعني توافر البيانات المحاسبية ليتسنى للمديرين أتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب .

ثانيا : المستخدمين الخارجين

1- المستثمرون

أن مقدمي رأس النال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، وأنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم ما أذا كان عليهم أتخاذ قرار لشراء أو الاحتفاظ بتللك الاستثمارات .

2- الأجهزة الحكومية

تهتم الحومات بعملية توزيع الإيرادات ، وبالتالي نشاطات الوحدات ، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات الوحدات وتحديد السياسات الضريبية .

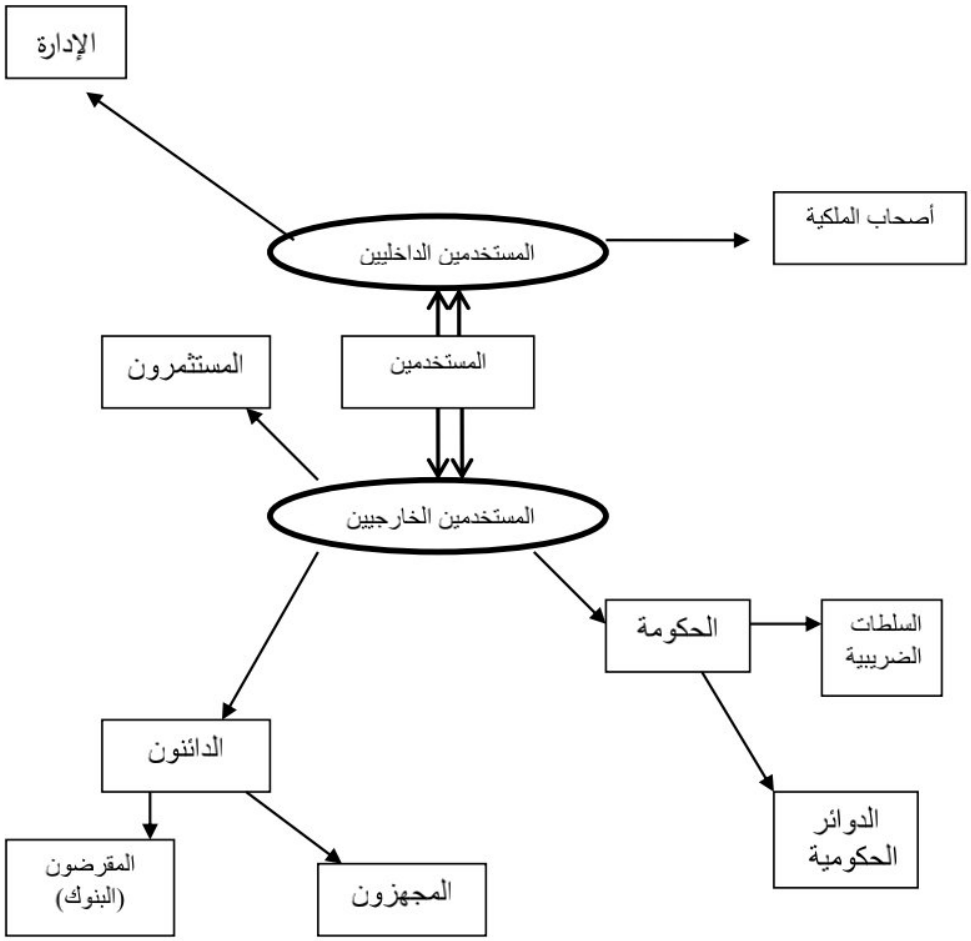

شكل يمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية

المبادئ المحاسبية Accounting Principles

يقصد بالمبادئ المحاسبية تلك القوانين والقواعد العامة التي لاقت قبولاً عاماً في الإطار النظري واستعداداً مهنياً في التطبيق العملي باعتبارها مرشداً ودليلاً للعمل يلجأ إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبية وتقديم الحلول لها .

1- مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle

يتطلب هذا المبدأ أن يتم تسجيل أصول والتزامات الوحدة بنفس سعر التبادل الذي تمت به العملية وقت الحصول على الأصل أو وقت التعهد بالالتزام ، ولا يتم تغيير هذه القيمة مهما طرأ على قيمة الأصل من تغير فيما بعد مع مرور الزمن ، ولذلك يطلق عليها التكلفة التاريخية.

2- مبدأ الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition Principle

تؤدي عملية بيع السلع أو تقديم الخدمات في الشركة إلى زيادة أصولها أو نقصان في التزاماتها أو الاثنين معاً ، وهذا ما يُسمى التدفق النقدي الداخل (الإيراد) والذي ينجم كذلك عن استخدام أصول الوحدة كالإيجار والفوائد الدائنة ، ويعتبر الإيراد المقياس المحاسبي للأصول المستلمة من بيع وتقديم الخدمات ويقاس بالنقدية أو ما يعادلها .

يتحقق شرطان للاعتراف بالإيراد هما: الأول أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابلاً للتحقق ، والثاني اكتمال عملية اكتساب الإيراد ، واكتمال عملية اكتساب الإيراد تتم بتقديم الخدمة أو تسليم المبيعات .

3- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفاتMatching Principle

تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يُشكل مدخلاً أساسياً لتحديد الدخل المحاسبي ، إذ يتم بموجبه المقارنة والمقابلة بين إيرادات الفترة المالية من جهة ومصاريفها من جهة أخرى للتعرف على نتائج الأعمال ، وقد عرف هذا المدخل بمدخل العمليات .

4- مبدأ الإفصاح Disclosure Principle

الإفصاح معناه الكشف عن الشيء وجعله معلوماً ، وعليه يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات كافية تجعلها كاملة ومعبرة تعبيراً عادلاً عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة ، والقاعدة هنا هي إذا كان حذف معلومة معينة سيجعل القوائم المالية مضللة ، فعليه يجب الإفصاح عن هذه المعلومة ، أي يجب إدراجها ضمن معلومات القوائم المالية

الفروض المحاسبية Accounting Assumption

تعرف الفروض على أنها استنتاج يعبر عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالمحاسبة ، وتوجد أربعة فروض أساسية تشكل الأساس لهيكل المحاسبة المالية وهي :

1- فرض الوحدة الاقتصادية (الاستقلالية) Economic Entity Assumption

أي أن تكون للوحدة الاقتصادية شخصية معنوية منفصلة ومستقلة بذاتها عن المالكين ، ومن ثم يجب الفصل بين أنشطة الوحدة وبين أنشطة المالكين .

2- فرض الاستمرارية Going Concern Assumption

يشير هذا الفرض إلى أنّ الشركة مستمرة في أعمالها وتقديم خدماتها إلى وقت غير محدد ، أي أنّ الشركة وجدت لكي تستمر في أداء عملها ، فلا يوجد نية لتصفيتها في الأمد القريب العاجل .

3- فرض الدورية (الفترة المحاسبية) Periodicity Assumption

ويتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر الشركة إلى فترات زمنية متساوية بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها ، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم المالية السنوية أو النصف السنوية أو غيرها.

4- فرض وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشترك للنشاط الاقتصادي ، وأن وحدة النقود توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي ، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقود هي أكفأ وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة حيث أن وحدة النقود ملائمة ، بسيطة ، متاحة على نطاق واسع

-عمليات البيع (المبيعات)

تعتبرالمبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات في المنشأة الاقتصادية وتمثل الإيرادات قيمة البضائع والخدمات التي تمت مبادلتها مع الأطراف المعنية .

تتعلق المبيعات بالبضاعة

أما المعالجة المحاسبية فتكون كالاتي :

ح / الصندوق

ح/ المبيعات (بيع البضاعة نقدا)

أما أذا تمت العملية بالأجل فأن معالجتها محاسبيا تكون كالاتي

ح/ المدينون

ح/ المبيعات

وترتبط بعملية البيع بعض العمليات التي يمكن تحديدها بالفقرات التالية

1- مردودات المبيعات
2- السماحات

1-مردودات المبيعات

قد يحدث أن يكتشف المشتري أن البضاعة المشتراة غير مطابقة للمواصفات أو لعيوب فيها ، وقد جرت العادة أن تفتح المنشأة التي استلمت المردودات باسم (مردودات المبيعات)

أما عملية التسجيل في سجل البائع تكون

ح/ مردودات المبيعات

ح/ الصندوق (عملية البيع نقدا)

أما أذا تمت عملية البيع بالأجل تكون المعالجة المحاسبية بالشكل التالي :

ح/ مردودات المبيعات

ح/ المدينون (المشتري)

2-السماحات

قد يجد المشتري أن البضاعة المشتراة غير مطابقة للمواصفات أو وجود عيب أو تلف في قسم منها ، لكن البائع يجد أن من مصلحته التنازل للمشتري عن جزء من قيمة المبيعات مع احتفاظ المشتري بالبضاعة غير المطابقة أو التالفة .

أما المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية في سجل المشتري :

ح/ الصندوق

ح/ مسموحات المشتريات

والمعالجة المحاسبية في سجل البائع تكون :

ح / مسموحات المبيعات

ح/ الصندوق

أما المعالجة المحاسبية للعمليات بالأجل ، في سجل المشتري تتم بالصورة التالية :

ح/ الدائنون (البائع)

ح/ مسموحات المشتريات

وبالنسبة للبائع يكون القيد المحاسبي يظهر في سجلاته كما في أدناه :

ح/ مسموحات المبيعات

ح/ المدينون (المشتري)

التمرين (2)

اليك العمليات التالية التي حدثت في محلات أسماعيل خلال شهر شباط 2011

في 1 منه بلغت المشتريات النقدية 1500 نصفها بشيك

في 2 منه بلغت مشترياته 850 دينار وذلك من محلات الأفق على الحساب .

في 4منه بلغت مبيعاته النقدية 730 دينار منها 230 بشيك .

في 5 منه بلغت مبيعاته على الحساب 460 دينار إلى محلات الزيتون .

في 7 منه رد إلى محلات الأفق بضاعة قيمتها 50 دينار لتلف فيها .

في 8 منه ردت محلات الزيتون بضاعة قيمتها 120 دينار لاختلاف اللون المتفق عليه .

في 12 منه سدد المستحق عليه لمحلات الأفق بشيك .

في 15 منه قامت محلات الزيتون بسداد المستحق عليها بأن دفعت 100 دينار نقدا والباقي بشيك .

المطلوب أثبات ما تقدم في يومية محلات أسماعيل مع تصوير (المشتريات والمبيعات ومردودات المشتريات ومردودات المبيعات) .

دفتر اليومية لمحلات أسماعيل لشهر 2011/2

ت	المدين	الدائن	البيان	التاريخ
1	1500		من ح/ المشتريات	2/1
		750	الى ح/ البنك	
		750	ح/ الصندوق	
2	850		من ح/ المشتريات	2/2
		850	الى ح/ الدائنون (محلات الافق)	
3			من مذكورين	2/4
	500		ح/ الصندوق	
	230		ح/ البنك	
		730	الى ح/ المبيعات	
4	460		من ح/ المدينون (محلات الزيتون)	2/5
		460	الى ح/ المبيعات	
5	50		من ح/ الدائنون (محلات الافق)	2/7
		50	الى ح/ مردودات المشتريات	
6	120		من ح/ مردودات المبيعات	2/8
		120	الى ح/ المدينون (محلات الزيتون)	
7	800		من ح/ الدائنون (محلات الافق)	2/12
		800	الى ح/ البنك	
8			من مذكورين	2/15
	100		ح/ الصندوق	
	240		ح/ البنك	
		340	الى ح/ المدينون (محلات الزيتون	

المشتريات

1500 البنك 2/1 850 الدائنون 2/2	2350 رصيد مرحل
2350	2350

2350 رصيد منقول

المبيعات

1190 رصيد مرحل	730من مذكورين 2/4 460 المدينون 2/5
1190	1190

1190 رصيد منقول

مردودات المشتريات

50 رصيد مرحل	50 الدائنون 2/7
50	50

50 رصيد منقول

مردودات المبيعات

120 المدينون 2/8	120 رصيد مرحل
120	120

120 رصيد منقول

العمليات التمويلية

عند بدء العمليات في المشروع الاقتصادي لابد من توافر الأموال الكافية للصرف على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة . وقد تنشأ الحاجة إلى الأموال بعد فترة زمنية من بدء المشروع في مزاولة النشاط الاقتصادي ، ويمكن تقسيم العمليات التمويلية إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

1-رأس المال

وهو مقدار ما يقدمه مالكوا المشروع من أموال نقدية وغير نقدية ومجموعة من الالتزامات عند البدء بمزاولة النشاط الاقتصادي ، وبالنظر لانفصال شخصية المالكين عن شخصية المنشأة الاقتصادية ، فأنه يفتح حساب مستقل في السجلات المحاسبية يمثل حقوق المالكين .

ويتخذ رأس المال أشكالا متعددة وهي :

أ:- النقد : يقدم صاحب المشروع رأس المال على شكل نقد يودع في حساب الصندوق أو المصرف الذي يتعامل مع المنشأة :

من مذكورين

ح/ الصندوق

ح/ المصرف

إلى ح/ رأس المال

أو يكون منفصلين في حال الإيداع بأحدهما

ب- الموجودات المختلفة قد يبدأ مالكوا المشروع برأس مال يتكون من موجودات مختلفة بضمنها النقد وتتم المعالجة بالشكل الاتي :

من مذكورين

ح/ الصندوق

ح/ المصرف

ح/ المدينون

ح/ البضاعة

ح/ الأثاث

إلى ح/ رأس المال

المسحوبات الشخصية

أن مالكي المشروع قد يحتاجون خلال الفترة المالية إلى سحب بعض المبالغ النقدية أو العينية لاستخداماتهم الشخصية وهنا تكون المعالجة المحاسبية بالشكل التالي

من ح/ المسحوبات الشخصية

إلى ح/ الصندوق (أذا كان السحب نقدا)

أما السحب أذا تم من البضاعة فيكون القيد الاتي :

من ح/ المسحوبات الشخصية

إلى ح/ البضاعة

2-القرض

قد يجد مالكوا المشروع الحاجة لقرض لتطوير فعاليات المنشأة وتوسيع نشاطها الاقتصادي وهنا يلجا مالكوا المشروع للغير للحصول على هذه الأموال عن طريق الاقتراض والقروض التي تحصل عليها المنشأة تمثل التزامات مالية تكون واجبة السداد في تأريخ الاستحقاق كما أن المنشأة تلتزم بدفع فوائد عن هذه القروض

ويعالج القرض محاسبيا بالشكل التالي

من ح/ الصندوق

إلى / القرض

وعند السداد يكون القيد

من ح/ الصندوق

إلى / القرض

وتعتبر الفائدة مصروفا لابد من سدادها ويكون القيد المحاسبي

من ح/ فائدة القرض

إلى ح/ الصندوق

ولتوضيح العمليات التمويلية نأخذ المثال التالي

في 1/1 /1999

باشر عزيز عمله التجاري يتكون من 4000000 دينار أودعه في الصندوق ، 1000000 في المصرف ، 3000000 الأثاث ، 1700000 المدينون ، 2000000 الدائنون ، 540000 قروض قصيرة الأجل ، رأس المال ؟

في 4/ 1 قرر زيادة رأس المال بمقدار 500000 دينار أودعها المصرف

في 1/20 أقترض من مصرف الرافدين مبلغا قدره 2000000 دينار أودع المبلغ بالصندوق بفائدة قدرها 6% تدفع عند تسديد القرض وذلك بعد ستة أشهر من تأريخه .

في 1/25 سدد قرض قصير الأجل البالغ 500000 دينار .

في 1/28 سحب بضاعة بمبلغ 50000 دينار ، 50000 دينار لأغراضه الشخصية .

في 1/30 باع بضاعة بمبلغ 500000 دينار نقدا .

99/7/20 تم تسديد القرض البالغ 2000000 دينار إلى مصرف الرافدين مع الفائدة المترتبة على ذلك .

الحل

الحل المقترح في 99/1/1 يكون القيد

4000000 ح/ الصندوق

1000000 ح/ المصرف

3000000 ح/ الأثاث

1000000 ح/ المدينون

الى مذكورين

2000000 ح/ الدائنون

540000 ح/ قرض قصير الأجل

6460000 ح/ رأس المال

في 1/4

500000 من ح/ المصرف

500000 إلى ح/ رأس المال

زيادة رأس المال

في 1/20

2000000 من ح/ الصندوق

2000000 إلى ح/ القرض

قرض من مصرف الرافدين

في 28منه

100000 من ح/ المسحوبات الشخصية

إلى مذكورين

50000 ح/ الصندوق

50000 ح/ البضاعة

مسحوباتنا من البضاعة والنقد

في 30/ 1

500000 من ح/ الصندوق

500000 إلى ح/ المبيعات

مبيعاتنا النقدية

في 7/20

60000 من ح/ فائدة القرض

60000 إلى ح/ الصندوق

تسديد فائدة القرض

في 7/20

2000000 من ح/ القرض

2000000 إلى ح/ الصندوق

تسديد القرض

ملاحظة : يمكن تسديد القرض والفائدة بقيد واحد

التمرين (2)

- بتأريخ 1/1/ 2012 بدأ أحمد نشاطه التجاري بتخصيص الأصول التالية كرأس مال :500000 دينار نقدا ، 600000 بضاعة ، 100000 أثاث .
- في 2012/1/4 قرر صاحب المشروع تخصيص أرض بقيمة 7000000 دينار لبناء مخزن لعمله التجاري .
- في 12 /2012/1 حرر صك بمبلغ 35000 دينار مسحوبا على بنك المشروع لمصروفاته الشخصية .
- في 2012/1/15 سحب أحمد بضاعة من المشروع لاستعماله الشخصي 12000 دينار بسعر البيع .
- قام أحمد بسحب بضاعة مرة أخرى في 2012/1/18 بمبلغ 9000 دينار بسعر الشراء .
- في 20 /2012/1 دفع أحمد أجرة منزله السنوي بصك مسحوبا على بنك المشروع بمبلغ 1500 دينار

- في 25 /2012/1 أشترى بضاعة من سمير بمبلغ 500 دينار على الحساب لاستعماله الشخصي .

ثبت العمليات التالية في سجل اليومية مرحلا إلى سجل الأستاذ مع ترصيد الحسابات .

التمرين (3)

في 2/4/ 2009 بدأ عادل نشاطه التجاري برأس مال قدره 15000 دينار أودعه في صندوق المحل وخلال تلك السنة تمت العمليات التالية بشأن حساب رأس المال

في 25/5/ سحب لمصروفاته الشخصية مبلغ 2500 دينار من صندوق محله .

في 1/7 أضاف نقدا إلى رأس ماله مبلغ 5000 دينار .

في 25/8 سحب لنفسه بضاعة من المحل سعر بيعها 4500 دينار .

تسجل العمليات التالية لتحديد الرصيد النهائي لرأس المال (المبالغ بألاف الدنانير) .

التمرين (4)

اليك العمليات التالية التي حصلت خلال شهر حزيران 2010 في أحد المنشآت (المبالغ بألاف الدنانير).

1-في 1منه بلغت المبيعات النقدية 600 دينار .

2- في 4 منه بيعت بضاعة بمبلغ 650 دينار لأحمد وقد سدد من ثمنها 150 والباقي على الحساب .

3- في 6 منه اشتريت بضاعة نقدا بمبلغ 250 دينار نقدا .

4- في 6/8 سدد نقدا للمورد محمد مبلغ وقدره 100 دينار .

5-في 10 منه حصل من أحمد مبلغ 50 دينار نقدا .

6- في 6/15 حصل أرباح أسهم قدرها 90 دينار وقبض الثمن وأودع في الصندوق .

7-في 6/20 بلغت المشتريات النقدية 120 دينار .

8-في 25 منه حصل من أيراد العقار ما قيمته 200 دينار .

المطلوب

1-تسجل العمليات التالية في سجل اليومية .

ترصيد حساب الصندوق في 6/30

المصروفات الرأسمالية والإيرادية

المصروفات الرأسمالية

وتتضمن كافة العمليات المتمثلة بالصرف على شراء الموجود الثابت من أجل الاستفادة من خدماتها ولتسهيل العمليات التشغيلية في المنشأة الاقتصادية ، ويطلق عليها بالمصروفات الرأسمالية لأنها تتم على شراء الموجود الثابت وأجراء تحسينات عليه من اجل رفع كفاءة الإنتاج وتتضمن كافة المصروفات اللازمة لتهيئة الموجود وجعله جاهزا للعمل .

المصروفات الايرادية

وهي مصاريف التصليح والصيانة والإدامة الهدف منها الإبقاء على قابلية الموجودات الإنتاجية دون أحداث تطويرات جوهرية فيها أو تحسينات ، أن مسألة التميز بين المصروفات الايرادية والرأسمالية من الأمور التي تخضع للاجتهادات الشخصية وقد اختلفت معالجتها وجهات نظر المحاسبين المعنيين .

كيفية المعالجة للمصروفات الايرادية والرأسمالية محاسبيا

فلو فرضنا

في 1/1 أشترى حسين قطعة أرض بمبلغ 2000000 دينار نقدا ودفع رسوم تسجل عقاري 30000 دينار ، وأجور قضائية 150000 دينار

في 1/7 أشترى سيارة لأغراض المحل بمبلغ 2000000 دينار

في 20 منه صرف مبلغ 100000 دينار نقدا لتصليح السيارة

في 1/1 2180000 ح/ الأراضي

2180000 ح/ الصندوق

في1/7 2000000 ح/ السيارات

2000000 ح/ الصندوق

في 1/20 100000 ح/ مصاريف التصليح

100000 ح/ الصندوق

مصاريف نقل تنصيب تركيب تهيئة الارض الى اخره

تسمى مصاريف رأسمالية

من شراء الموجود الثابت ـــدخوله بالاستخدام تسمى المصاريف ايرادية